بيان صادر عن الائتلاف الأهلي للانتخابات

22 كانون أول 2025

لن يكون هناك انتخابات محلية نزيهة في حال بقاء شرط توقيع المرشح بالالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبالتزاماتها الدولية

سيعلو الصوت أكثر ما دامت النداءات تُواجَه بالصمت، فمعركة الحريات باتت على درجة عالية من الخطورة في ظل مرحلة سياسية مُعقّدة لا تحتمل مزيدًا من الجدل، بل تتطلب وحدة وطنية حقيقية لممارسة ديمقراطية راسخة. وإن الإبقاء على شرط الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية، يُشكّل مساسًا جوهريًا بمفهوم المواطنة المنصوص عليه في وثيقة إعلان الاستقلال؛

دولة فلسطين لجميع الفلسطينيين فيها "يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق"، ويمثل تمييزا غير مبررٍ في الحق بالمشاركة السياسية لكافة فئات الشعب الفلسطيني، ويقوّض ضمانات حماية الحقوق والحريات السياسية، ويلغي التنوع والتعدد داخل المجتمع الفلسطيني.

وعليه، فإن مؤسسات ائتلاف الانتخابات، وشبكة المنظمات الأهلية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان، تعلن عن مجموعة من المطالب والإجراءات وهي:

- المطالبة بإلغاء شرط الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية، واستبداله بالالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال 1988، والقانون الأساسي الفلسطيني.
- التأكيد على أنه لا يُمكن إجراء انتخابات نزيهة وشفافة في حال استمرار هذا الشرط بصيغته الحالية، لما ينطوي عليه من تعارض صريح مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني.
- الإعلان عن البدء بتشكيل خطاب دستوري قانوني يدعو لتقديم طعون فردية أمام المحكمة الدستورية العليا، بشأن قرار بقانون رقم (23) لسنة 2025م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية، نظرا لتعارض المادتين 16و19 منه مع المادتين 9و26 من القانون الأساسي الفلسطيني.
- تجميد الأنشطة الميدانية لمؤسسات الائتلاف الأهلي للانتخابات المرتبطة بالعملية الانتخابية وتشمل الرقابة على نزاهة الانتخابات، ورفع الوعي المجتمعي، وتدريب المرشحين/ات المحتملين/ات.
- توثيق أي انتهاكات لحقوق الإنسان مرتبطة بالعملية الانتخابية.
- توسيع دائرة العمل المجتمعي لتشمل نقابات العمل المهنية والاتحادات ليأخذ كل منهم دوره في الحياة السياسية.
- عقد سلسلة من الاجتماعات مع الفصائل السياسية، ولجنة الانتخابات المركزية، والنقابات المهنية.
- توجيه رسائل رسمية حول الرأي القانوني والحقوقي للشرط الإقصائي للقضاة في المحاكم المختلفة في فلسطين، واطلاعهم على المستجدات القانونية والدستورية.
- توسيع نطاق التواصل والتنسيق ليشمل المؤسسات والجهات الفاعلة المعنية بالانتخابات المحلية، لا سيما في قطاع غزة، بما يضمن تمثيلًا أوسع وتنسيقًا وطنيًا شاملا.

وأخيرا، نؤكد على إبقاء باب الحوار مفتوحاً مع أصحاب القرار للتوصل إلى تفاهمات تضمن الاستجابة لهذه المطالب وتحقيق انتخابات ديمقراطية قائمة على احترام الحقوق والحريات.